تحليل وقياس اثر الدخل وحجم الاسرة في الانفاق على مجموعة المواد الغذائية في مدينة الرمادي : دراسة حالة لعام 2013

Analyses and mensuation the Impact and family size in expenditure on food goods; economics in Ramde city : caes stady for 2013

م.م. مها خالد شهاب
Maha Khalid Shihab
جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد (فلوجة)

المستخلص:

يهدف البحث الى تحديد اثر الدخل وحجم الاسرة على الانفاق على مجموعة المواد الغذائية لدى الاسر في مدينة الرمادي بالاعتماد على البيانات المقطعية التي تم الحصول عليها من المسح الميداني بواسطة استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة عشوائية من الاسر في مدينة الرمادي وتم تحليل البيانات باسلوب احصائي قياسي عن طريق نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (SPSS) .وقد اوضحت النتائج ان السلع الغذائية ذات مرونة انفاقية (0.707) وهي اقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على انها من السلع الضرورية لدى الاسر وهذا ما يطابق النظرية الاقتصادية وكذلك تعبر هذه النتيجة عن ان تلك الاسر لم تصل الى مستوى الاشباع المطلوب وكذلك توصل البحث الى ان الميل الحدي للانفاق هو (0.707) اي انه عند زيادة الدخل بقدار (1000) وحدة فسوف يزداد الانفاق بنسبة (70%)منها تذهب الى الانفاق على السلع الغذائية. اما اهم توصيات البحث فكانت تؤكد على ضرورة قيام دائرة الاحصاء في مدينة الرمادي اجراء مسوحات بصورة منتظمة للتعرف على مستوى استهلاك الاسرة من السلع الغذائية لتحقيق افضل مستوى اشباع ممكن لتحقيق رفاهية سكان المدينة.

ABSTRACT :

This research aims at defining the effective of consumptive and family size in expenditure on food goods of people in Ramadi city depending on data which collected by questionnaire tool which is allocate to the people city .Data was analyze by statistical method by use of SPSS program

The result of research appearances the goods food is disbursement elasticity is(0.627) this meaning the goods food very important for families ,The result was conform with economic theory and marginal propensity to consume is (0.216) that meaning the income increase going to expenditure on goods food. The important recommendations was certainly to make wipe by statistical officer in ramadi city to now what the people favorites of goods food to shoring it to attainment the best stage of refection to people of Ramadi city.

المقدمة

تهتم الكثير من البلدان العربية بتقليص التباين في توزيع الدخول بين مجتمعاتها وتحقيق التوازن في توزيع الثروة والقضاء على الفقر لهذا اهتمت غالبية الدول بين فترة واخرى بإجراء مسوح لميزانية الأسرة (الدخل والإنفاق) والسعي لعمل دراسات وأبحاث تتناول هذا الموضوع، الا ان مثل تلك الدراسات تكاد تكون قليلة في هذا المجال وذلك لقلة البيانات التي يتم الحصول عليها وضعف صحتها و دقتها ، وتختلف المسوح التي تمت في البلدان العربية من حيث المفاهيم والمضامين والوسائل المعتمدة لإجرائها كما أن نوعية البيانات غير متسقة مما يؤدي إلى ضعف النتائج عند إجراء المقارنات فيما بينها . ومع ذلك فان هذه المسوح تقدم لنا بعض المؤشرات عن الدخل / الإنفاق وعن حجم الاسرة في كل بلد على حدة.

سنتناول هنا الجانب التحليلي لبيانات الدخل وحجم الاسرة والإنفاق لدى سكان مدينة الرمادي فنتعرض إلى توزيعات الدخل وحجم الاسرة والإنفاق المختلفة ثم سنتناول من الناحية النظرية بعض مقاييس التفاوت في توزيع الدخول بين الاسر.

اهمية البحث :

يعتبر الدخل والاستهلاك المؤشرين الأكثر أهمية لا بل حجر الزاوية في الحديث عن التنمية والرفاه والتطوير والتقدم فالخلل الذي يصيب الدخل والاستهلاك يصنفه الاقتصاديون على أنه خلل هيكلي يستوجب اصلاحه ضرورة التعاطي مع جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية لما للدخل والاستهلاك من تشعبات وتشابكات مع معظم ان لم يكن كل هذه المتغيرات ، فالاعتراف بوجود خلل بين الدخل والاستهلاك أي أن يزيد الاستهلاك عن الدخل يعني أن هناك ادخارا سالبا يؤول الى قلة في الموارد المتاحة للاستثمار والذي هو مفتاح التنمية ومحركها.

ان التعامل مع معادلة الدخل والاستهلاك عندما يكون فيهما خلل يتطلب بالضرورة التعامل اما مع زيادة الدخل ان أمكن أو مع تهذيب وترشيد أنماط الاستهلاك، ولما كان موضوع تغيير أنماط الاستهلاك يتطلب سنوات عديدة وقد يحتاج الى جيل بكامله وعلى ذلك فإن دراسة الدخل والتعرف على توزيع الإنفاق والدخل على الأفراد وعلى المجموعات وغيرها يعتبر أمراً هاماً ومساعداً للبلد في التخطيط لإزالة الفوارق الشاسعة وغير المتجانسة بين الدخول.

مشكلة البحث

تعاني الاسرة العراقية عموما كما هو حال الاسرة في محافظة الانبار من ارتفاع في اسعار المواد الاستهلاكية ومنها الغذائية قد يكون السبب في تدني قيمة العملة وارتفاع نسبة التضخم في الاسعار بشكل عام مما يتطلب وجود دخول عالية للاسرة لكي تتمكن من اشباع حاجاتها خصوصا بالانفاق على المواد الغذائية, و يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال محاولة الباحثة في الوصول الى حلول مناسبة للتساؤلات الآتية:

1. هل هناك علاقة لدخل الاسرة وحجمها في الانفاق على المواد الغذائية وما هي نوع تلك العلاقة؟

2. ما هي الامور الواجب مراعاتها من اجل التوفيق بين دخل الاسرة وترشيد الانفاق على المواد الغذائية في ظل الارتفاع في اسعار المواد والخدمات في العراق بشكل عام.

فرضية البحث

يؤثر حجم الاسرة ودخلها على مقدار الانفاق على مجموعة المواد الغذائية,اي عند حدوث اي زيادة في عدد افراد الاسرة ودخلها يؤثر ذلك في زيادة مقدار انفاقها على المواد الغذائية والعكس صحيح.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على العلاقة بين دخل وحجم الاسرة في مدينة الرمادي وبين انفاقها على المواد الغذائية وما هي الاثار المترتبة على ذلك وذلك من خلال استخدام الاساليب القياسية الاحصائية الحديثة في تحليل تلك العلاقة والتعرف على المشاكل التي تقف امام تلك الاسر ووضع الحلول المناسبة لها.

منهجية البحث :-

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات التي تتعلق بالظاهرة المدروسة بواسطة استمارة الاستبيان واستخدام الاساليب الاحصائية القياسية العلمية في تحليل انفاق الاسر وذلك عن طريق الاستعانة بالبرنامج الاحصائي (spss) للوصول الى النتائج الدقيقة وتفسيرها بما يخدم اهداف البحث.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور اما المحور الاول فقد تطرقت فيه الباحثة الى الجانب النظري اما المحور الثاني فقد تناول الجانب العملي او التحليلي وقد تم تقسيمه إلى جانبين تطرق الجانب الاول الى الأساليب القياسية لدوال الاستهلاك والجانب الثاني تضمن نتائج قياس وتحليل اثر الدخل في الإنفاق على المواد الغذائية.اما المحور الثالث فقد اشار الى النتائج والتوصيات التي خرج بها البحث.

أدوات جمع البيانات

استعانة الباحثة بعدة ادوات في الحصول على بيانات البحث وتجميعها من اجل تحليلها وتفسيرها وكان من اهم تلك الادوات والوسائل هي:

1 – استمارة الاستبيان الموزعة على عينة البحث.

2 – المصادر النظرية والوثائق ذات العلاقة بموضوع البحث.

1- الجانب النظري

1-1 – تحليل بيانات توزيع الدخل والإنفاق:

تمهيد:

تكتسب الدراسات الخاصة بتوزيع الدخل أهمية كبيرة، فتوزيع الدخل بين الأفراد يبين مدى العدالة التي يتمتع بها المجتمع، فالعبرة في التنمية الإقتصادية ليست تنمية الدخل القومي فحسب إنما العبرة في حسن توزيع

هذا الدخل بين الأفراد فقد يزداد الدخل القومي ولا يزيد دخل غالبية الأفراد مما يؤدي إلى سخط المجتمع وليس إلى رفاهيته.

أظهرت العديد من الدراسات الحديثة التي شملت بلداناً نامية كثيرة أن النمو الإقتصادي الذي شهدته الدول النامية صاحبته عموماً زيادة في التفاوت في توزيع الدخول واصبح واضحاً بأنه ليس هناك ما يبرر الإعتقاد القائل بان النمو الإقتصادي السريع يؤدي إلى تحسن ظروف الجميع، بل لقد ظهر بانه خلال عملية النمو الإقتصادي تراجعت بعض الفئات الفقيرة لا في حصصها النسبية من الدخول فحسب وإنما حتى في المستويات المطلقة لدخولها.

لقد أثارت العلاقة العكسية بين النمو الإقتصادي وعدالة توزيع الدخول تساؤلات كثيرة منها ما إذا كان هناك تناقض أساسي بين هدف تحقيق عدالة أكبر وهدف تحقيق نمو أسرع، وقد خلص البعض إلى القول بان أدوات السياسة الإقتصادية الأكثر فعالية في تحسين توزيع الدخول تختلف عن تلك الأدوات التي هي الأفضل لرفع معدلات النمو الإقتصادي ويعتبر البعض أن إجراء بعض التغييرات في مواضع التركيز كالتحول إلى التكنولوجيا كثيفة العمل والتركيز على الصادرات التي تؤدي إلى تطور الريف بدلا من تلك التي تؤدي إلى التطور الصناعي ومن شانه أن يؤدي إلى زيادة العدالة.

1 -2 - مفهوم الدخل:

كل فرد في المجتمع له دخله الخاص الذي يشبع له حاجاته الإقتصادية والإجتماعية ويطلق على هذا الدخل إسم الدخل الفردي، ومن مجموع دخول الأفراد يتكون الدخل القومي، وتقتضي دراسة توزيع الدخول تحديد مفهوم الدخل بدقة ووضوح مما يضمن سلامة مقارنة بيانات توزيع الدخول سواء كانت تلك المقارنة بين فترات زمنية او بين فئات سكانية أو بين بلدان مختلفة.

يعرف الدخل عادة بما يحققه الفرد أو الأسرة خلال فترة سنة واحدة حيث أن هذه الفترة تغطي جزءاً كبيراً من التذبذب في الدخول(النجفي,1977: 76).

ولما كان الهدف الرئيس عادة من دراسة توزيع الدخول هو في الواقع تقدير توزيع السكان حسب مستويات الرفاهية التي يتمتعون بها ينبغي أن يغطي مفهوم الدخل كل ما تحققه الأسرة من دخول مباشرة (نقدية أوعينية) ودخول غير مباشرة تحصل عليها بشكل (سلع وخدمات) تقدم لها من قبل الدولة أو من مؤسسات خاصة لا تبتغي الربح مجاناً أو بأسعار مخفضة(الدليمي,1995: 107)

لكن عند التطبيق العملي يصعب إن لم يتعذر تقدير الدخول حسب المفهوم الواسع أعلاه خاصة في الدول النامية لعدم توفر البيانات الكافية عن حجم الدخول غير المباشرة التي يحققها الفرد أو الأسرة وصعوبة تحديد حصة كل فرد من هذه الدخول، حتى بالنسبة للدخول المباشرة تعترض عملية تقديرها صعوبات كثيرة في تلك الدول وذلك لأن البعض يعتبر دخله موضوعاً شخصياً والبعض الآخر يتخوف من إستخدام البيانات الخاصة بدخولهم لأغراض الضريبة كما أن الكثيرين من أصحاب الدخول غير المحدودة كالمزارعين وأصحاب المحلات التجارية والصناعية والخدمات الصغيرة لا يملكون سجلات يمكن من خلالها تقدير دخولهم بدقة، لهذا فإن درجة دقة بيانات الدخل عامة وفي الدول النامية خاصة تكون محدودة وتميل عادةً إلى التحيز نحو الأسفل، وبالتالي فأنه في

كثير من الأحيان يؤخذ مجموع الإنفاق كبديل للدخل عند دراسة توزيع الدخول، وقد يكون هذا المجموع في الواقع أكثر تعبيراً عن مستوى الرفاهية لأنه مؤشر جيد لما يتمتع به الفرد أو الأسرة من إستهلاك فعلي.

1 -3 - مصادر بيانات الدخل:

يمكن تقسيم مصادر البيانات التي تم الحصول عليها حول موضوع الدخل الى ما يلي.(بكري,2000 : 186):

1-3 -1 - مسوح الأسر

تعتبر هذه المسوح أهم مصدر لبيانات الدخل في الدول النامية من حيث أن جميع هذه الدول تقريباً تجري هذه المسوح لأن بياناتها تخدم أهدافاً متعددة أهمها إضافة إلى دراسة الدخل، إعداد أرقام قياسية للأسعار وتقدير الأستهلاك والحصول على مؤشرات عن الحالة الأقتصادية والأجتماعية للأسرة، ومن اهم نقاط ضعف هذا المصدر إن المسوح في كثير من الدول النامية لا تغطي جميع فئات السكان حيث قد تقتصر على الأسر في المدن وعلى فئات إجتماعية معينة.

3 - 2 - دوائر ضريبة الدخل

تقوم تلك الدوائر بجمع البيانات عن الدخول بطرق مختلفة ولكن دقة هذه البيانات محدودة بالنسبة للدول النامية لأن البعض لا يملك سجلات منظمة لدخله والبعض الآخر يميل إلى إعطاء بيانات أقل من دخله الحقيقي ليدفع أقل ضريبة ممكنة والبعض الآخر أيضاً معفى من الضرائب، وبشكل عام كلما كانت إيرادات الدولة تعتمد بدرجة أكبر على ضريبة الدخل كلما كانت بيانات دوائر ضريبة الدخل أكثر دقة وشمولاً.

1-3 – 3- المصادر الأخرى

مثل قوائم الاجور والرواتب وبيانات الأيجارات وحسابات البنوك وغيرها، وهي مصادر ضعيفة ولايمكن من خلال أي مصدر منها بمفرده تقدير توزيع الدخول بالنسبة لجميع السكان ولاْعداد جداول توزيع الدخول تبوب البيانات الخام للدخل والخاصة بالأسر أو الأفراد على شكل فئات حسب مستوى الدخل ثم تعرض في جداول تكرارية تبين عدد الوحدات ضمن كل فئة من الفئات المذكورة وهناك عدة طرق لأعداد جداول توزيع الدخول من البيانات الخام ذاتها وذلك حسب نوع البيانات المستخدمة في التبويب (دخل الأسرة أو متوسط دخل الفرد) وحسب طريقة حساب تكرارات كل فئة (عدد الأسر أو عدد الأفراد).

1-4 - توزيعات الدخل :-

سنحاول في هذا الجزء بيان كيفية توزيع الدخل (سواء دخل الأسرة او دخل الفرد) وفقاً للمتغيرات مثل حجم الأسرة والحالة التعليمية والحالة المهنية لرب الأسرة وما شابه ذلك(المحجوب:32).

1-4-1- توزيع الدخل حسب حجم الأسرة

تعتمد العلاقة بين دخل الأسرة ودخل الفرد بالطبع على علاقة كل منهما بحجم الأسرة فربما يزيد دخل الاسرة مع زيادة حجمها نظراً لأن الأسرة الكبيرة يكون لديها عمالة أكثر، وهذه العلاقة عادة ما تكون طردية بين حجم الأسرة ودخلها .

أن هذه العلاقة الطردية لا تعني بالضرورة أن تكون الزيادة في العمالة متناسبة مع الزيادة في دخل الأسرة بمعنى أن الأسر التي لديها أربعة أفراد يعملون تكسب أربعة أضعاف دخل الأسرة التي لديها فرد واحد يعمل.

1-4-2 - توزيع الدخل حسب المناطق

يمكننا أن نوزع دخول الاسر أو الأفراد حسب المناطق الجغرافية محافظات أو ريف وحضر أو حسب عدد سكان التجمع السكني او غيره ومن الجدير بالذكر إن التعرف على مدى الرفاهية في المجتمع يتطلب توفر بيانات عن دخل الأسرة وأيضاً عن دخل الفرد، ذلك إن معرفة دخل الأسرة وحده لا يكفي للحكم على مستوى رفاهيتها حيث إن الأسر تختلف في عدد المتكسبين من أفرادها، لذلك فمن الضروري معرفة عدد الذين يشتركون في دخلها، ومن ناحية أخرى فأن معرفة الدخل الفردي وحده لا يكفي لأن هناك وفورات تتولد من مشاركة أفراد الأسرة في السكن وفي السلع المعمرة وأيضاً فإن استهلاك أفراد الأسرة يختلف حسب السن.

1-4-3- توزيع الدخل حسب سن رب الاسرة

تعتمد رفاهية افراد الاسرة على حجم الاسرة وعدد العمالة البالغة بها والمنطقة التي تعيش فيها تعتمد ايضاً على خصائص رب الاسرة سواء من حيث السن او المهنة او المستوى العلمي او غيره...

1-4-4- توزيع الدخل حسب الحالة التعليمية لرب الاسرة

يؤثر المستوى التعليمي بشكل كبير على دخل الاسرة حيث توجد علاقة طردية منظمة تقريباً بين المستوى العلمي لرب الاسرة وكلاً من دخل الاسرة ودخل الفرد فيها.

1-4-5- توزيع الدخل حسب مهنة رب الاسرة

هناك علاقة طردية بين مهنة رب الاسرة ومستوى الدخل فمن الضروري ان ندرس التفاوت في دخل الفرد او الاسرة حسب مهنة رب الاسرة.

1-5- توزيعات الانفاق: يمكن توزيع الانفاق كالاتي:(الفارس,2001 : 47)

1-5-1- التوزيع النسبي لأسر العينة على فئات الأنفاق:

أن توزيع اسر العينة على فئات الانفاق الاستهلاكي والتغيرات التي تحدث فيه على مر الزمن يمكن ان تعطي مؤشراً عن التغير في مستويات الدخول او مستويات المعيشة، ومن ناحية اخرى فان التفاوت بين الحضر والريف في هذا التوزيع في الفترة الواحدة يمكن ان يبين لنا مدى الفروق في توزيع الدخل بين سكان الحضر وسكان الريف، فعندما تتناقص نسبة الاسر في فئة انفاق صغيرة وتزيد في فئة انفاق كبيرة فان ذلك يعطي مؤشراً على اتجاه في اعادة توزيع الدخل الى مستوى افضل.

1-5-2- متوسط انفاق الفرد حسب حجم الاسرة

هناك علاقة عكسية بين حجم الاسرة ومتوسط انفاق الفرد فيها اذ ان متوسط الانفاق لمستوى الفرد يتناقص باستمرار كلما زاد حجم الاسرة.

1-5-3- متوسط انفاق الفرد حسب مهنة رب الاسرة

يتأثر دخل الاسرة بمهنة رب الاسرة وبالتالي متوسط انفاقها وانفاق الفرد فيها

1-5-4- متوسط انفاق الفرد حسب مجموعات الانفاق

يتأثر متوسط انفاق الفرد على مجموعات الانفاق المختلفة بالدخل فهناك علاقة قوية بين متوسط انفاق الفرد على المجموعات الغذائية المختلفة ومستوى الدخل .

1-5-5- التوزيع النسبي للاسر حسب فئات الدخل والانفاق

يمكننا ان ندرس العلاقة ما بين دخل الاسرة وانفاقها من خلال جدول متقاطع يوزع الاسر حسب فئات دخلها وانفاقها.

1-6- نظريات الدخل: قسم الاقتصاديون العوامل التي تؤثر على حجم الاستهلاك

1-6-1- نظرية الدخل المطلق: - قام الاقتصادي كوزنتس باجراء دراسة حول تقديرات الدخل القومي والانفاق الاستهلاكي وتم تقدير دالة الاستهلاك بالاستناد الى فرضية الدخل المطلق والتي تنص على ان الدخل هو الذي يحدد الاستهلاك اي ان هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك تتوضح في انتقال دالة الاستهلاك في الاجل القصير ويمكن توضيح هذه النظرية من خلال الشكل الاتي :-

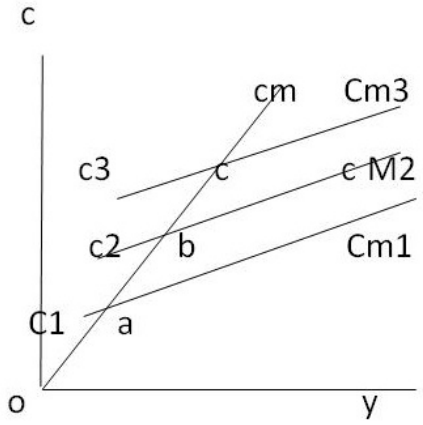

شكل رقم (1) نظريه الدخل الدائم

Source : Smithie; 1945 .1-14

حيث ان Cm1,cm2,cm3 تمثل دوال الاستهلاك في الاجل القصير,

Y تمثل الدخل

C تمثل الاستهلاك

Cm تمثل دالة الاستهلاك طويلة الاجل

يوضح الشكل نقاط الاستهلاك لمستويات معينة من الدخل خلال فترة زمنية مقدرة بعشرة سنوات حيث ان المنحى الافقي يمثل الدخل والمنحنى العمودي يمثل الاستهلاك وتمثل النقاط A,B,C الزيادة الحاصلة في مستويات الدخل السنوي وانتقال دالة الاستهلاك القصيرة الاجل وعند ايصال تلك النقاط نحصل على دالة الاستهلاك طويلة الاجل وقد اوضح الشكل نتيجة مفادها ان الميل الحدي للاستهلاك مساوي للميل المتوسط وهذا ماجاءت به النظرية

1-6-2- نظرية الدخل النسبي :- جاء الاقتصادي جيمس .س. دوسنبري وقد افترض ان سلوك المستهلك يتأثر بالبيئة المحيطة به فهو يحاول محاكاة استهلاك المحيطين به وتقليدهم في طريقة استهلاكهم حتى لوكان متوسط دخله اقل من دخلهم وبذلك فقد ادخل عاملاً جديداً لتفسير العلاقة بين الاستهلاك والدخل تبين ان المستهلك لايعتمد فقط على مستوى الدخل الدخل الجاري وانما يعتمد فقط على مستوى الدخل الجاري وانما

يعتمد على الدخل الذي يحصل عليه في الماضي فالمستهلك ذي الدخل المرتفع سوف يبقى على نفس مستوى الاستهلاك حتى لو انخفض دخله وهو يحاول تعويض ذلك النقص في الدخل من المدخرات

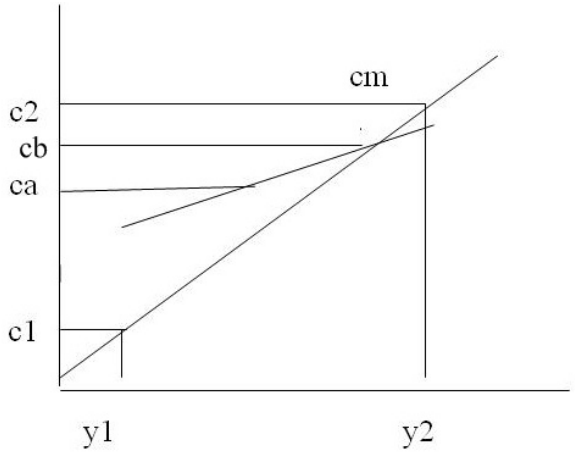

شكل رقم (2) نظريه الدخل النسبي

المصدر : الحبيب : 2000، 358

حيث ان C1, C2 تمثل الاستهلاك الكلي Y1,Y2 تمثل مستويات الدخل

يوضح الشكل ان المستهلك يحاول البقاء على نفس المستوى المعاشي Y2 حتى لو انخفض الدخل الى Y1 وبذلك سوف ينخفض الاستهلاك من C2 الى Ca بدلاً من C1 وهذا لان انخفاض الدخل لايؤثر كثيراً على انخفاض الاستهلاك

1-6-3- نظرية الدخل الدائم :- جاء بهذا النظرية الاقتصادي فريدمان ومفادها ان الاستهلاك لايعتمد على الدخل الجاري المتاح بل يعتمد على الدخل الجاري والذي ينقسم الى (دخل دائم - دخل انتقالي) وان النسبة بين الاستهلاك والدخل الدائم يعتمد قيمتها على اسعار الفائدة والتركيب العمري للسكان وهو نسبة ثابتة حسب مايعتقد فريدمان ويقسم الاستهلاك الفعلي الى استهلاك الدائم واستهلاك انتقالي والاستهلاك الدائم يتحدد بالدخل الدائم وليس بالدخل الانتقالي باعتباره غير مستقر

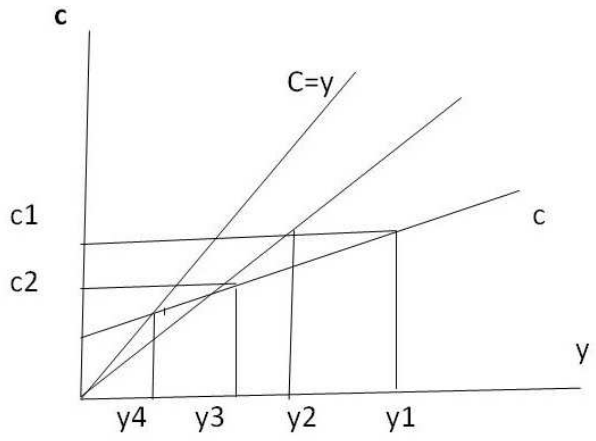

شكل رقم (3) نظرية الدخل الدائم

المصدر : ايدجمان : 1988 ، 147

حيث ان

C تمثل دالة الاستهلاك Y تمثل الدخل

يمثل الشكل تقاطع الاستهلاك C مع الدخل Y فاذا كان الدخل Y1 فاذا كان الدخل اقل من الدخل الفعلي Y2 فان الاستهلاك C1 يتحدد بالدخل الدائم وليس بالدخل الانتقالي اذن يكون الاستهلاك عند النقطة C1Y2 ويكون عندها الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوي صفر فالمستهلك لن يخفض استهلاكه عند انخفاض الدخل بل ينخفض مدخراته

1-6-4- فرضية دخل دورة الحياة :- جاء الاقتصادي فرانكو مود جلياني بهذه النظرية والتي تنص على ان استهلاك الافراد يتأثر بعوامل طويلة الاجل فالافراد يحاولون استقرار انفاقهم على الرغم من تغيير دخلهم طيلة مدة حياتهم ففي مرحلة الصبا يكون الادخار سالب وسوف يستهلكون كل دخلهم وذلك لانهم بحاجة لكسب المهارات والخبرات اما في مرحلة الشباب فان الميل المتوسط للاستهلاك يكون منخفض والادخار مرتفع اما في مرحلة الشيخوخة والتقاعد فان الدخل يقل ويزداد الميل المتوسط للاستهلاك مرة اخرى

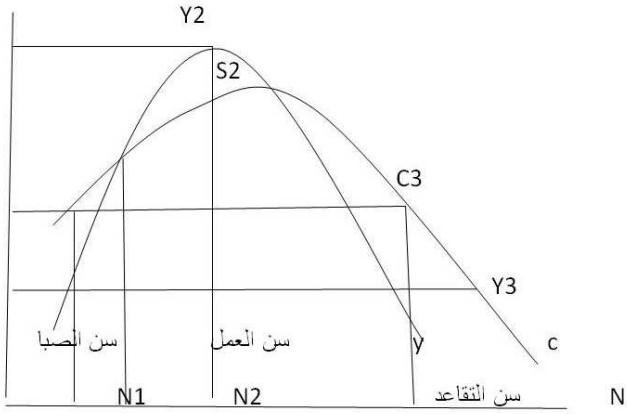

شكل رقم (4) نظرية دورة حياة الدخل

المصدر : احمد : 1985، 70

حيث ان

C : تمثل الاستهلاك

Y : تمثل الاستهلاك

S : الادخار

N : الزمن او العمر

يمثل الشكل دورة حياة الدخل على مراحل العمر المختلفة ففي مرحلة الصبا يكون الدخل Y1 والاستهلاك C1 وهنا يكون الاستهلاك اكبر من الدخل مما يظطر المستهلك الى الاقتراض من الغير اما في مرحلة الشباب فيكون الدخل عند Y2 والاستهلاك C2 وهنا يكون الدخل اكبرمن الاستهلاك ويقوم المستهلك في تلك المرحلة بالادخار اما في مرحلة التقاعد والشيخوخة فان الدخل ينخفض الى Y2 والاستهلاك يزداد الى C1مما يتوجب اللجوء الى المدخرات

2- االجانب القياسي والتحليلي

2-1- اختيار العينة وأسلوب جمع البيانات واستمارة الاستبيان

شمل البحث150 اسرة من مجموع الاسر الموجودة ضمن محور مدينة الرمادي وتعذر جمعها أو شمول العينة لكل الاسر وذلك بسبب عدم اهتمام الكثير من الاسرة بالاجابة على الاسئلة في الاستمارة التي وزعت عليهم واهمالها وبالتالي اتلافها وتم استيفاء البيانات من 150 اسرة حيث جمعت البيانات لكل من الدخل وحجم الانفاق على المواد الغذائية وفق استمارة استبيان صممت خصيصا من قبل الباحث لغرض البحث (تحليل اقتصادي لأثر الدخل وحجم الاسرة في الإنفاق على المواد الغذائية), وتم مراجعة الاستمارات حيث تم اعتماد 120 استمارة واستبعاد 30 استمارة وذلك لوجود أخطاء فيها, وقسمت الاستمارة إلى محورين:

المحور الأول :- تضمن هذا المحور معلومات عن دخل الأسرة الشهري وعن عدد افراد الأسرة.

المحور الثاني :- تضمن معلومات عن الإنفاق الاستهلاكي على المواد الغذائية وهي تشمل الحبوب ومنتجاتها واللحوم والاسماك والحليب ومشتقاته والبيض والزيوت والدهون والفواكه والخضر والبطاطا والسكر و الشاي وغيره

2-2- دوال أنجل :-

دالة انجل تعني العلاقة الدالية بين الدخل والإنفاق على سلعة أو مجموعة سلعية معينة وعند التعبير عن الإنفاق الكلي كبديل للدخل فنعني دالة انجل (العلاقة الدالية بين الإنفاق الكلي والإنفاق على سلعة معينة أو المجموعة السلعية) (النجفي,2008: 181).وتعود تسمية هذه الدوال إلى العالم الاحصائي الالماني ارنست انجل (1921- 1986) احد ابرز رواد تحليل بيانات مسوحات الأسرة واول من اشتق القوانين التطبيقية التي تحدد العلاقة بين الدخل وبعض اوجه الانفاق(Philips,1979: 102).

ويمكن التعبير عنها كالاتي:

$$Eij = F(Yj)$$

حيث ان:

Eij: مقدار انفاق الأسرةj على السلعة i

Yj: الإنفاق الكلي للاسرة j.

وتتخذ دوال انجل صيغاً عديدة لتحديد شكل وطبيعة العلاقة بين انفاق المستهلك على سلعة معينة ودخله, ويمكن التوصل إلى تحديد هذه الصيغ من خلال تحليل بيانات مسوحات ميزانية الاسرة(baker,1979:130).

وهناك عدة صيغ لدوال انجل تم اختيار اهمها(يوجين,1984 : 267):

1 - الدالة الخطية

$$Eij=B0 + BiYj + Uij$$

2- الدالة اللوغارتمية المزدوجة

$$Log\ Eij = B0 + Bi\ Log\ yj + uij$$

3- الدالة النصف لوغارتمية

$$Eij = B0 + Bi \text{ Log } Yj + Uij$$

2-3- المرونة الانفاقية

تعني التغير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة منسوبة إلى التغير النسبي في الإنفاق الكلي(الحبيب ,2000 : 187) حيث انها توضح مدى استجابة الطلب على سلعة معينة أو مجموعة سلعية للتغيرات الحاصلة في الإنفاق وتمثل احد أهم المؤشرات التي تستخدم في تحليل الاستهلاك لانها تعكس ردود فعل المستهلك تجاه التغيرات الحاصلة في انفاقه وعن طريق المرونة الانفاقية يمكن معرفة طبيعة السلعة ودرجة اهميتها للمستهلك فالسلع الضرورية تكون قيمة معامل المرونة اقل من الواحد الصحيح.

كلما انخفض معامل المرونة دل على إشباعاً أعلى من السلعة لذلك تكون قيمة هذا المعامل تميل للانخفاض في السلع الضرورية وخاصة الغذائية لانها تمتاز بمستوى إشباع اكبر في حين يزداد معامل المرونة في السلع الكمالية وذلك لمحدودية مستويات الاشباع فيها. حيث تم احتساب المرونة وفق الصيغة الآتية(بكري,2000 : 84):

$$\text{Log } Eij = b0 + b1 \text{Logyi} + ui$$

$$\eta i = b1.$$

حيث ان:

ηi: المرونة الانفاقية

b1 : الميل الحدي للاستهلاك

E: متوسط الاستهلاك(الانفاق) ,

ÿ: متوسط الدخل

2-4- نتائج قياس وتحليل اثر الدخل في الإنفاق على المواد الغذائية

2-4-1- المؤشرات الاقتصادية لنمط الانفاق على مجموعة المواد الغذائية :- وقع الاختيار على الدالة الخطية لتطبيقها على هذه الدراسة حيث تم الحصول على البيانات من الاستمارة الاحصائية المخصصة لموضوع البحث كما مبين في الجدول رقم (1) والدالة المستخدمة هنا هي الدالة الخطية وتم تحليل البيانات باستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS لتقدير دالة الإنفاق على المواد الغذائية.

تم اختيار الدالة التي تتلائم مع البيانات التي تم الحصول عليها من استمارة الاستبيان فقد وقع الاختيار على ثلاث انواع من الدوال وهي الدالة الخطية (L) والدالة نصف اللوغارتمية (S.L) والدالة اللوغارتمية المزدوجة (D.L) كما مبين في الجدول رقم (1) وتم تحليل البيانات باسلوب الانحدار باستخدام برنامج (SPSS) لتقدير دوال الانفاق وان عملية اختيار الدالة الملائمة استندت على نوعين من المعايير:-

جدول (1) :- عدد الاسر وعدد الأفراد وحجم الدخل و حجم الإنفاق

الفئة بالالف	عدد الاسر	عدد الافراد	حجم الدخل	حجم الإنفاق
400 -	10	69	2451	1190
600 -	7	45	3400	1600
800 -	13	94	8838	4050
1000 -	4	23	3375	1200
1200 -	9	74	9100	4400
1400 -	3	22	3800	1800
1600 -	4	37	4930	2050
1800 -	4	22	6800	1850
2000 -	3	18	5750	1250
2200-فاكثر	3	20	7900	2080
			56308	21470

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على نتائج استمارة الاستبيان

النوع الأول: المعيار الاقتصادي والمتمثل بالمرونة الانفاقية.

النوع الثاني: المعيار الاحصائي والمتمثل بالمؤشرات الاحصائية التالية:-

1. الخطا المعياري (S.E)
2. معامل التحديد $\bar{R}^2$
3. اختبار t

جدول رقم (2) اختيار افضل دالة لمجموعة المواد الغذائية

المؤشر	(B^1)	S.E (B^1)	T	ni	$\bar{R}^2$
L	0.216	0.038	5.721	0.627	0.788
S.L	227.293	31.864	7.136	0.054	0.854
D.L	0.707	0.075	9.444	0.707	0.930

نتائج التحليل الاحصائي للبيانات في جدول (1).

لقد تبين من النتائج المستخرجة والموضحة في الجدول رقم (2) ان المرونة الانفاقية على المواد الغذائية وبالنسبة للدوال الثلاثة كانت مطابقة للنظرية الاقتصادية حيث ان المرونة الانفاقية تقل عن الواحد الصحيح ولذلك تصنف المواد الغذائية ضمن السلع الضرورية وقد كانت الدوال الثلاثة تتمتع بافضل قيمة لمعامل ($\bar{R}^2$)ويمكن اعتبار الدالة اللوغارتمية المزدوجة افضل دالة لانها تمثلت بافضل اجتياز لاختبار(t)

وكذلك تبين من الجدول رقم (2) ان النتائج المستخرجة والمتمثلة في الإنفاق على المواد الغذائية في ضوء المعيار الاقتصادي تتمثل بان المرونة الانفاقية (ni=b1) قد بلغت (0.707) وبما ان هذه النتيجة اقل من الواحد الصحيح فهذا يدل على ان السلع الغذائية ضرورية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ولان هذه

النتيجة بعيدة عن الصفر فهذا دليل على ان المستهلك لازال يعاني من نقص الاشباع من السلع الغذائية اما الميل الحدي للانفاق للسلع الغذائية فقد بلغ (0.707) وهذا يعبر عن اهمية السلع الغذائية واعتبارها من اولويات هيكل انفاق المستهلك .

جدول (3) نتائج متوسط حجم الدخل ومتوسط الانفاق ومتوسط حجم الاسرة

الفئة	متوسط الدخل	متوسط حجم الاسرة	متوسط الإنفاق
اقل – 400	241.5	6.9	119
600 –	485.7	6.428	228.5
800 –	679.8	7.230	311.5
1000 –	843.7	5.75	300
1200 –	1011.1	8.222	488.8
1400 –	1266.6	7.333	600
1600 –	1232.5	9.25	512.5
1800 –	1700	5.5	462.5
2000 –	1916.6	6	416.6
2200– فاكثر	2633.3	6.666	693.3

الجدول من عمل الباحثة بالاستناد الى استمارة الاستبيان

2-4-2- نتائج دالة الانفاق على المواد الغذائية

يبين النموذج الاتي دالة الانفاق على المواد الغذائية والمقدرة حسب عينة البحث والمتمثلة بالجدول رقم (3)

$$E = b0 + b1X1 + b1X2$$

حيث ان:

E: الانفاق

a: معمل التقاطع

b1: الميل الحدي للانفاق

X1: الدخل

X2: حجم الاسرة

$$E = 0.817 + 0.707\ X1 + 0.968\ X2$$
$$9.444 \qquad 2.893$$
$$R^{-2} = 0.910 \qquad (F\ 46.428) \qquad n = 10$$

يتضح من النموذج ان قيمة معامل التقاطع (a) وهويمثل الاستهلاك التلقائي(المستقل) والذي لا يرتبط بمقدار الدخل أي ان الاستهلاك الشهري للمواد الغذائية للاسر ما يعادل (0.817) ألف دينار بغض النظر عن مستوى الدخل وقد ثبت عدم معنوية معامل التقاطع من خلال اختبار (tB1) (tB2) والبالغة قيمتها وعلى التوالي (9.444) (2.893)عند مستوى معنوية 5% ويتضح من النموذج أيضا ان الميل الحدي للاستهلاك

على المواد الغذائية قد بلغت قيمته (0.707), وهذا يعني انه عند حصول زيادة في دخل الأسرة بمقدار ألف دينار سيخصص منها (0.707) دينار كانفاق استهلاكي على المواد الغذائية والباقي (239) دينار سيتم انفاقه على الجوانب الحياتية الاخرى وادخار قسم منه وقد ثبتت معنوية المعلمة اما قيمة معامل التحديد المصحح (R^{-2}) قد بلغت (0.910) وهذا يعني ان نسبة (91%) من التغيرات التي تحصل في الإنفاق على المواد الغذائية تعزى إلى الدخل وحجم الاسرة ونسبة (9%) تعزى إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج والمتمثلة بالعنصر العشوائي, وبلغت قيمة F (17.697) وهذا يعني معنوية النموذج ككل.

جدول رقم (4) جدول تحليل التباين (ANOVA)

مصدر التباين S. of V.	Sum of Squares	درجات الحرية d. f	Men Squares M.S.S	F Test
الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار Regression	2.295	2	1.147	46.428
الانحرافات غير الموضحة Residual	0.173	7	0.025	
الانحرافات الكلية Total Variation	2.468	9		

الجدول من عمل الباحثة بالاستناد الى نتائج التحليل بواسطة برنامج (spss)

3-الاستنتاجات والتوصيات:

3-1- الاستنتاجات

1. تبين من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من استمارة الاستبيان ان هناك تقارب في متوسط انفاق الاسر على المواد الغذائية في اغلب الفئات التي قسم اليها البحث وعلى الرغم من اختلاف حجمها حيث بلغ متوسط انفاق الاسرعلى المواد الغذائية في الفئة (119) (- 400) الف دينار فيما بلغ في الفئة (228.5) (-600) وهكذا بالنسبة لبقية الفئات وهذا يدل على اثر حجم الاسر على متوسط انفاق الاسر يكون قليل او معدوم .

2. من خلال استخدام نموذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين الدخل والإنفاق على المواد الغذائية تبين ان الميل الحدي للانفاق قد بلغ (0.707) اي ان زيادة الدخل بمقدار ألف دينار يؤدي إلى زيادة الإنفاق على المواد الغذائية بمقدار (0.707) دينار, اي ان الفرد لايزال يعاني من انخفاض في الاشباع بالنسبة للمواد الغذائية وبالتالي يذهب اكبر جزء من الزيادة بالدخل الى الانفاق على السلع الغذائية وكانت المرونة

الانفاقية للسلع الغذائية بلغت (0. 707) وهي اقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على ان السلع الغذائية من السلع الضرورية .

3. ان معيار R^{-2} والذي بموجبه يتم معرفة قدرة الدالة التفسيرية ومدى منطقية وتحقق الافتراضات الخاصة حيث كلما كان هذا المعيار ذا قيمة عالية دل ذلك على ان الدالة أكثر قدرة للتعبير ما بين الدخل والإنفاق على المواد الغذائية وقد بلغت (0.910) هذا يعني ان 91% والذي يمثل الدخل يفسر حوالي 91% من التغيرات الحاصلة في الإنفاق على المواد الغذائية وان نسبة 9% من التغيرات هي بفعل تاثير متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. اما قيمة F والبالغة (46.422) عند مستوى معنوية 1% يتضح ان قيمة F المحسوبة اكبر من الجدولية وعليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة أي معنوية العلاقة المقدرة اي قدرتها على تفسير الظاهرة بكل ابعادها

3-2- التوصيات:

1- دعم انفاق المستهلك على السلع الاستهلاكية وخصوصا الغذائية حق من حقوق المواطن العراقي وأن تقليل نسب الدعم الحكومي للاسر العراقية خصوصا على السلع الاستهلاكية الضرورية مثل السلع الغذائية قد تسبب في ارتفاع مؤشر الحرمان للأسر في تحقيق المستوى المنشود للرفاهية والعيش الرغيد وان انخفاض الدعم الحكومي للاسر في الانفاق على السلع الاستهلاكية وخصوصا الغذائية هي مشكلة تنفيذ لامشكلة تمويل حيث وفرة الايرادات النفطية بما يحتم على الحكومة توفير مستوى معاشي افضل للاسرة وهو جزء من متطلبات العقد الاجتماعي بينها وبين الفرد العراقي.

2- ان انخفاض مستوى اشباع الاسرة من السلع الاستهلاكية وخصوصا الغذائية جاء ليؤكد على ضرورة الامعان جيداً في الأمور قبل الغاء دعم المستهلك وبخاصة البطاقة التموينية او تقليص حجمها وهو امر ليس هيناً، لان البطاقة التموينية ينتفع منها جميع السكان مما يثير التساؤل عن وجوب الغاء البطاقة التموينية لارتفاع تكاليفها بالنسبة للدولة.والامعان في الامور قبل الانصياع لها بقصد فهم المتغيرات المحلية والدولية اللازمة بما يتلاءم مع ظرفنا المحلي والاقليمي مبتعدين عن الانصياع لوصفات –العولمة– الاصلاحية والتي لابد من أن تتغير بعد حين من واضعيها خدمة لمصالحهم وبما يتلاءم مع الظروف المستجدة.

3- الأخذ بنظر الاهتمام النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية هدفاً إلى تخفيف التأثيرات السلبية على شرائح الاسر محدودة الدخل فالمعروف ان انفاق المستهلك وتفضيله لبعض السلع دون غيرها يرتبط بالبيئة التي يعيش فيها ومدى تطورها الاجتماعي والمعاشي وهذا بدوره يؤدي الى رسم سياسة اقتصادية نابعة من حاجة بيئة الاقتصاد العراقي الذي يتميز بتنويع بيئته وتنويع مصادر الدخل والثروة بما يخلق نوع من التوافق بين

الرفاهيتين الاقتصادية والاجتماعية بعيداً عن التبعات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ولاسيما اذا مالادركنا ان العراق لايعاني مشاكل تمويلية تجبره للانصياع لوصفات اصلاحية يتم املاؤها عليه املاءً.

4- أن وضع وتطبيق أي أستراتيجية لمعالجة موضوع دخل الاسرة والانفاق على المواد الغذائية تحتاج الى قاعدة أنطلاق راسخة تكون ركائزها متمثلة في الافراد أنفسهم والمجتمع بكافة تكويناته وشرائحه والدولة بكافة مؤسساتها المختلفة والجامعات ومراكز البحوث واجراء بحوث ميزانية الاسرة بشكل منتظم من قبل دائرة الاحصاء بحيث تعمل باتجاه التعرف على نمط استهلاك الفرد داخل المنطقة موضوع البحث والنظر اليهابالمنظور والرؤية التحليلية الحديثة لمعرفة اسباب واشكاليات تلك المعضلة وتداعياتها وصولاً الى تفعيل أمكانيات وطاقات المجتمع والافراد باتجاه معالجتها وايجاد الحلول المناسبة لها.

المصادر:

1- احمد ، عبد الرحمن يسري ، التحليل الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1985 .

2-ايدجمان : مايكل ، الاقتصاد الكلي : النظرية والسياسة ، ترجمة ابراهيم منصور ، الرياض ، دار المريخ ، 1988 .

3- بكري: كامل (واخرون), مبادئ الاقتصاد الكلي, الاسكندرية :الدار الجامعية للنشر والتوزيع, 2000.

4- الحبيب: فايز ابراهيم, مبادئ الاقتصاد الكلي: الطبعة الرابعة, الرياض, المؤلف, 2000.

5- عبدالحليم ,اماني ماجد ، قياس مساهمة مصادر الدخل في التفاوت الكلي باستخدام معامل جيني، رسالة ماجستير في الإحصاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 1991.

6- الفارس ، عبد الرزاق . الفقر وتوزيع الدخل ةفي الوطن العربي ، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

7- الدليمي،محمد مناجد . قياس تفاوت الدخل في العراق، رسالة دكتوراه في الإحصاء ، جامعة بغداد، 1995،

8- المحجوب، رفعت.إعادة توزيع الدخل القومي خلال السياسة المالية، الاسكندرية:الدار الجامعية للنشر والتوزيع (د .ت).

9- النجفي: حسن, القاموس الاقتصادي, بغداد مديرية مطبعة الادارة المحلية, 1977.

10- النجفي، سالم توفيق و عبدالمجيد، احمد فتحي .آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الفقر في الوطن العربي: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

11- يوجين: ديولو, النظرية الاقتصادية الكلية, ترجمة محمد رضا العدل, وحمد رضوان عبد العزيز, بيروت, دار الرائد العربي, 1984.

12- Baker, m. H.The Development of the level of living in Iraq Unppuplished PH. D. dissertation leads University 1979.

13- FAO , Incom Elasticities of Demand For Agricultural Products,Rome,1972

14- Smith " Foracasting postwor Demend" Econometrica vol . 13 . January1945.

15- Philips, L. Applied consumption Analysis North Holland publishing , 1979,